مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص1– ص42 يناير 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

مقدمة في النحو

لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحِنَّاوِي (ت848هـ) - تحقيق ودراسة

أ.د. محمود محمد العامودي

قسم اللغة العربية – كلية الآداب

الجامعة الإسلامية – غزة - فلسطين

ملخص: إنَّ هذا البحث هو تحقيق لمخطوطة "مقدمة في النحو" للحناوي. وقد عرضت في الدراسة إلى ترجمة وافية للحناوي: اسمه ولقبه وكنيته ومولده وشيوخه وتلاميذه وعمله في التدريس وثناء العلماء عليه ووفاته وكتبه. ثم بينت محتوى الكتاب، ووصفت النسخة المخطوطة، ومنهجه فيها، وموقفه من السماع، ومذهبه النحوي، وأسلوبه في الكتاب، وشواهده. وأخيراً قمت بتحقيق النص تحقيقاً علمياً.

'Muqadimah fil Naḫwa,' An Introduction to Grammar' By Shihab Al-Din Abi Al-cAbbas, Ahmed Bin Mohammed Al-Hennawi (848H): a Text Confirmation Study

Abstract: This paper represented a text confirmation study of the manuscript entitled 'Muqadimah fil Naḫwa by Al-Hennawi. The researcher presented a detailed author biography of Al-Hennawi, including his name, nickname, ancestry, upbringing, his mentors and students, his practice of instruction, the scholars praising him, his books and his death. The paper also explained the content of the book, described the manuscript, the methodology of Al-Hennawi, his position on 'hearing', his grammar school, his style of writing, and his illustrative evidences. I finally confirmed the text in an academic manner.

شهاب الدين الحِنَّاوِي(1)

اسمه ولقبه وكنيته :

هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ، قال السخاوي " واختلف فيمن بعده، فقيل : ابن شافع ، وقيل : ابن عطية بن قيس أبو العباس الأنصاري أو الفيشي ، ثم القاهري المالكي ، نزيل الحسينية ، ويعرف بالحِنَّاوِي(2) - بكسر الحاء ، وتشديد النون - النحوي(3) .

---

(1) انظر ترجمته في : الضوء اللامع 69/2-70 وبغية الوعاة 356/1 وشذرات الذهب 262/7 وهدية العارفين 106/5 وتاريخ الأدب العربي القسم السادس 94 ومعجم المؤلفين 62/2 والأعلام 227/1 .

(2) في شذرات الذهب 262/7 : "الحنائي بدلا من الحناوي" .

(3) بغية الوعاة 356/1 .

مولده :

ولد فى شعبان سنة ستمائة وثلاث وسبعين هجرية بفيشا المنارة من الغربية ، وانتقل وهو صغير مع والده إلى القاهرة ، فجود بها القرآن على الفخر والمجد عيسى الضريرين ، وعرض ألفية ابن مالك على الشمس بن الصائغ الحنفي ، وابن الملقن وأجاز له ، وقال : أولهما : إنه سمعها على الشهاب أحد كتاب الدرج عن ناظمها(1) .

شيوخه :

أخذ النحو عن المحب ابن هشام ، ولازمه كثيراً حتى بحث عليه المغنى لأبيه ، وسمع عليه التوضيح لأبيه أيضاً ، وعن الشمس الغماري ، والشهاب أحمد السعودي وطناً والبدر الطنبذي ، ولازم العز بن جماعة فى العلوم التى كانت تقرأ عليه مدة طويلة وانتفع به(2) .

وقال ابن حجر : سمع من السِّويداوى والحرَّانى وابن الشحنة وغيرهم(3) .

تلاميذه :

تصدى للإقراء وانتفع به خلق ، وصار غالب فضلاء الديار المصرية من تلامذته ، وممن أخذ عنه النور بن الرزاز الحنبلي مع شيخوخته ، وكان حسن التعليم للعربية جداً نصوحاً(4) .

وقال السيوطى(5) : وسمع منه صاحبُنَا ابن الفَهْدِ .

وقال السخاوي(6) : ومن تلامذته أيضاً المحيوي الدماطي وأبو السعادات البلقيني .

عمله فى التدريس :

درس فى المنكوتمرية(7) ، وولى مشيخة خانقاة تربة النور الطنبذي التاجر فى طريق الصحراء بعد الجمال القرافى النحوى ، وكذا مشيخة التربية الكلبكية بباب الصحراء(8) .

---

(1) الضوء اللامع 69/2-70 .

(2) الضوء اللامع 69/2-70 .

(3) بغية الوعاة 356/1 .

(4) الضوء اللامع 69/2 .

(5) بغية الوعاة 356/1 .

(6) الضوء اللامع 70/2

(7) هي مدرسة من مدارس القاهرة بناها الأمير سيف الدين منكوتمر الحسامي نائب الديار المصرية سنة ستمائة وثمانٍ وتسعين هجرية . انظر : الخطط المقريزية 387/2 .

(8) الضوء اللامع 70/2 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحِنَّاوِي (ت848هـ)

ثناء العلماء عليه :

قال السيوطي[1] : كان وقوراً ساكناً ، قليلَ الكلامِ ، كثيرَ الفضلِ .

وقال السخاوى[2] : كان خَيِّراً ديناً وقوراً ساكناً ، قليلَ الكلامِ ، كثيرَ الفضلِ فى الفقه والعربية وغيرها ، منقطعاً عن الناس ، مديماً للتلاوة ، سريعَ البكاءِ عند ذكر الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – كثيرَ المحاسنِ على قانونِ السلفِ مع اللطافةِ والظرفِ وإيرادِ النادرةِ وكثرةِ الفكاهةِ والممازحةِ .

وفاته :

توفى ليلة الجمعة ثامن عشر جمادى الأولى سنة ثمانمائة وثمانٍ وأربعين من الهجرة ، وقد جاوز الثمانين ، وصُلى عليه بجامع الحاكم ، ودفن بمقبرة البوابة ، عند حوض الكشكي من نواحي الحسينية[3] .

كتبه :

" مقدمة فى النحو " وسميت في بعض كتب التراجم بالدرة المضية فى علم العربية . وهى التي نقوم بتحقيقها ودراستها .

محتوى الكتاب :

هو كتاب مختصر فى النحو ، يقع فى عشر ورقات ، ويتميز هذا الكتاب بالسهولة والبعد عن الخوض فى الخلافات النحوية .

وقد قسمه الحناوى إلى أربعين باباً ، منها ثلاثة أبواب فى الصرف ، أما باقي الأبواب فهى فى النحو .

وهذه الأبواب على الترتيب :

1- باب الكلمة والكلام

2- باب الإعراب والبناء .

3- باب النكرة والمعرفة

4- باب المبتدأ والخبر .

5- باب كان وأخواتها .

6- باب ما حمل على ليس .

7- باب أفعال المقاربة .

8- باب إن وأخواتها .

9- باب لا التى لنفى الجنس .

10- باب ظن وأخواتها .

---

(1) بغية الوعاة 356/1 .

(2) الضوء اللامع 70/2

(3) الضوء اللامع 70/2 وبغية الوعاة 356/1 .

11- باب الفاعل .
12- باب النائب عن الفاعل .
13- باب الإشتغال .
14 باب التنازع .
15- باب المفعول به .
16- باب المفعول المطلق .
17- باب المفعول له .
18- باب المفعول فيه .
19- باب المفعول معه .
20- باب الحال .
21-باب التمييز .
22-باب المستثنى .
23- باب حروف الجر .
24- باب الإضافة .
25- باب المصدر .
26- باب اسم الفاعل .
27- باب الفعل .
28- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل .
29- باب اسم التفصيل .
30- باب التعجب .
31- باب نعم وبئس .
32- باب إعراب الفعل .
33- باب التوابع .
34- باب النكرات .
35- باب العدد .
36- باب ما لا ينصرف .
37- باب القسم .

أما الأبواب الثلاثة الأخرى التى فى الصرف فهى :

1- باب جمع التكسير .
2- باب التصغير .
3- باب الوقف .

وصف المخطوطة :

اعتمدت في تحقيق مخطوطة "مقدمة في النحو" لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم الحناوي على نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (310 نحو عربى).

وتقع هذه النسخة في عشر ورقات ، وللمخطوطة صفحة خاصة بعنوانه ، ومسطرتها سبعة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة ، وهي نسخة تامة ، ولا يوجد فيها سقط .

وهي مكتوبة بخط ممتاز وواضح ، ولا يوجد لهذه المخطوطة مقدمة ، فقد اكتفى مؤلفها بأن حمد الله وصلى على رسوله – صلى الله عليه وسلم – ثم بدأ بها ، ولم يكن ناسخها يهتم بضبط الكلام بالشكل إلا فى مواضيع يسيرة منها .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحِنَّاوِي (ت848هـ)

منهجه :

أولاً : تعريف المصطلحات النحوية :

فهو لا يكاد يمر علي باب نحوى ، إلا ويعرف مصطلحاته ولا شك أن ذلك يساعد على تيسير فهم هذه المصطلحات لدى القارئ . فنراه مثلاً : يعرف الكلمة ، والكلام ، والمبتدأ ، والخبر والمفاعيل الخمسة كلاً على حدة ، والحال ، والتمييز ، والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم الفعل ، والصفة المشبهة ، وغير ذلك .

فمثلاً في تعريفه للمفعول معه يقول[1] : " هو اسم فضلة تالٍ لواو وبمعنى مع تالية لجملةٍ ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائرٌ والنيل" .

وفي تعريفه لصفة المشبهة باسم الفعل يقول[2] : "هي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت كحسن وجميل"

ثانياً : ذكر الأوجه النحوية :

ففي باب "كان وأخواتها" يقول[3] : "يجوز حذف كان مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين ويجوز في مثل إن خيراً فخيرٌ أربعة أوجه أرجحها نصب الأول ورفع الثاني وأضعفها عكسه وبينهما رفعهما ونصبهما" .

ثالثاً : النص على الجائز والواجب والراجح ، والكثير والقليل ، والقوى والضعيف :

يذكر الحناوي هذه الأحكام بكثرة فيٍ هذه المقدمة :

فمن نصه على الجائز يقول[4] :"يجوز جر مميز الاسم بالإضافة إلا إن كان الاسم عدداً وتقدمه على عامله المتصرف" .

ومن ذكره للواجب قوله[5] : "والمسمى بالتحذير والإغراء وهو المنصوب بالزم ... واجب الحذف إن كرر أو عطف عليه" .

ومن ذكره للراجح قوله[6] : "ويلحق الفعل علامة تأنيثه وجوباً إنْ كان التأنيث حقيقياً كقامت هند إلا مع الفاصل فرجحاناً .

---

(1) مقدمة في النحو ق5أ .

(2) مقدمة في النحو ق6أ .

(3) مقدمة في النحو ق4أ .

(4) مقدمة في النحو ق5ب .

(5) مقدمة في النحو ق8ب .

(6) مقدمة في النحو ق4أ .

ومن ذكره للقليل والكثير قوله[1] : "ومن أدوات الشرط لو وهي للتعليق في الماضي وإن وليها مضارع أُوِّلَ بالماضي نحو : "لو يطيعكم" وجوابها إما مثبت فاقترانه باللام كثير أو منفي فقليل" .
ومن ذكره للقوى والضعيف قوله[2] : "وجزم ما بعد فاءٍ أو واوٍ من فعل تالٍ للشرط أو للجواب قوى ، ونصبه ضعيف" .

رابعاً : وضعه للفصول :

فكثيراً ما يضع الحناوي في هذه المقدمة فصولاً يذكر فيها معلومة معينة أو تنبيهاً ، فهناك بعض المعلومات والقواعد النحوية لا تتدرج تحت باب من الأبواب ، فيخصص لها فصلاً يذكرها فيه .
ومن هذه الفصول مثلاً : قوله[3] : " فصل : يجوز ترخيم المنادى إن كان مؤنثاً بالها مطلقاً أو علماً زايداً على ثلاثة يحذف آخره ومصحوباً بما قبله من حرف لين زايد مسبوقاً بحركة تجانسه والأكثر أن ينوى المحذوف ويجوز أن لا ينوى فصل .

4- موقفه من السماع :

كان الحناوي حفياً بالسماع ، فقد استند إليه كثيراً فى استشهاده على القواعد النحوية ، يدل على ذلك كثرة ما ورد في هذه المقدمة من الشواهد المسموعة وفي مقدمتها الشواهد القرآنية .
فمثلاً في باب "التمييز" يشير إلى قواعده بأسلوب بسيط مستعملاً الشواهد القرانية وأقوال العرب والأمثلة الواضحة ، فيقول[4] : "التمييز : هو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة ، فالأول : بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى التسعة والتسعين ، وبعد المقادير كرطل زيتاً ، وصاعٍ تمراً ، وشبرٍ أرضاً ، والثاني : إمَّا محمول عن الفاعل نحو : "فَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً"[5] أو عن المفعول نحو : "وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً"[6] أو عن غيرهما نحو : "أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً"[7] أو غير محمول نحو : "لله دَرُّهُ فَارِساً" ، وحكمه النصب ، وناصبه المبهم كعشرين درهماً ، أو المسند كطَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، ويجوز جره بمن كرطلٍ من زيتٍ إلا إنْ كان محولا أو تمييز عدد".

---

(1) مقدمة في النحو ق7ب .
(2) مقدمة في النحو ق7أ .
(3) مقدمة في النحو ق8ب .
(4) مقدمة في النحو ق5ب .
(5) سورة مريم 4/19 .
(6) سورة القمر 12/54 .
(7) سورة الكهف 34/18 .

5- **مذهبه النحوي** :

إنه يميل إلي المذهب البصري من خلال تبنيه لآرائهم النحوية ومصطلحاتهم النحوية .

فمثلاً يقول عن عامل المفعول معه[1] :"وانتصابه بما سبق من فعل أو شبهه ، ولا بمضمر بعد الواو ولا بها[2]".

ويقول فى حديثه عن عطف النسق[3] : "ولا يعطف غالباً على ضمير رفع متصل ، إلا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما[4] ، ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض[5]" .

فهذه الأقوال مسائل خلاف ذكرها ابن الأنباري فى كتابه :"الإنصاف" ، وقد قال الحناوي فيها برأي البصريين .

كما استعمل المصطلحات البصرية مثل النعت

6- **أسلوبه فى هذا الكتاب** :

يتميز أسلوب هذا الكتاب بالسهولة والاختصار والإقلال من الشواهد الشعرية وعدم الخوض في الخلافات النحوية ، فمثل هذه الكتب مخصصة للمبتدئين الذين يتعلمون النحو ، لذا نرى أن المؤلف يبسط القواعدالنحوية ، ويمثل لها بأمثلة مصطنعة يسوقها من عنده . ومما يدل على اختصار هذا الكتاب أن مؤلفه تناول فيه كافة أبواب النحو فيما لا يزيد على تسع عشرة صفحة كما ذكرنا سالفاً .

وسنذكر مثالا على بساطة أسلوبه :

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : هو المجرد من العوامل اللفظية ، مخبراً عنه ووصفاً رافعاً لمكتفى به كزيد قائم ، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو : أقام الزيدان ، وما مضروب /3أ/ العمران .

---

(1) مقدمة في النحو ق5أ .

(2) يوافق الحناوي في هذه المسألة رأي البصريين . انظر : الإنصاف 284/1 م30 .

(3) مقدمة في النحو ق8أ .

(4) يوافق الحناوي في هذه المسألة رأي البصريين . انظر : الإنصاف 474/2 م66 .

(5) يوافق الحناوي في هذه المسألة رأي البصريين . انظر : الإنصاف 463/2 م65 .

ولا يبتدئ بنكرة إلا إنْ أفادت كَأَنْ تعم نحو : كُلٌ يَمُوتُ أو تخص نحو : رجل صالح، أو تخبر عنها بظرف أو مجرور ويتقدم عليها نحو : "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ"[1] ، "وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ"[2] ، وتتلو نفياً نحو : ما رجل قائم ، أو استفهاما نحو : "أَإِلَهٌ مَعَ الله"[3] .

والخبر : الجزءُ المتم الفائدة ، ويكون مفرداً وجملةً فلابد فيها من رابط وظرفاً ومجروراً ، وقد يتعدد ، والأصل فيه التأخير إلا أن يكون واجب التصدير نحو : كيف حالك ومتى سفرك ، وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه نحو : طَيِّبٌ لِمَنْ قال : كَيْفَ زَيْدٌ ، ومنه قوله تعالى : "مَنْ عَمِلَ صَالحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا"[4] ، ونحو : زَيْدٌ لِمَنْ قال مَنْ عِنْدَكَ ومنه قوله تعالى : "أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا"[5] .

هذا كل ما قاله الحناوي[6] في باب المبتدأ والخبر ، فهو في البداية قام بتعريفهما ، ثم ذكر بعض الأحكام المتعلقة بهما ، كل ذلك في هذه أسطر قليلة ، كذلك نلاحظ من النص السابق أنه يمثل للقواعد النحوية بالآيات القرآنية والأمثلة المصطنعة ، ولم يمثـل بأبيات شعرية ، كما لا يخفى علينا ما في قوله من اختصار شديد .

7- **شواهده :**

اهتم الحناوي في هذا الكتاب بالشاهد القرآني ، اهتماماً كبيراً ، وقد احتل الشاهد القرآني عنده المرتبة الأولى من شواهده ، فبلغت شواهده من القرآن الكريم نحو : أربعة وتسعين شاهداً .

أما الحديث الشريف فقد استشهد منه الحناوي بشاهدين فقط .

وأما أقوال فصحاء العرب فقد استشهد منها بثلاثة شواهد فقط .

وأما أشعار العرب فقد استشهد منها بتسعة عشر شاهداً ، وهي مع قلتها تأتي في المرتبة الثانية بعد الشواهد القرآنية ، فهو لم ينسب منها إلا شاهداً واحداً ، نسبه إلى النابغة الجعدي .

---

(1) سورة ق 35/50 .

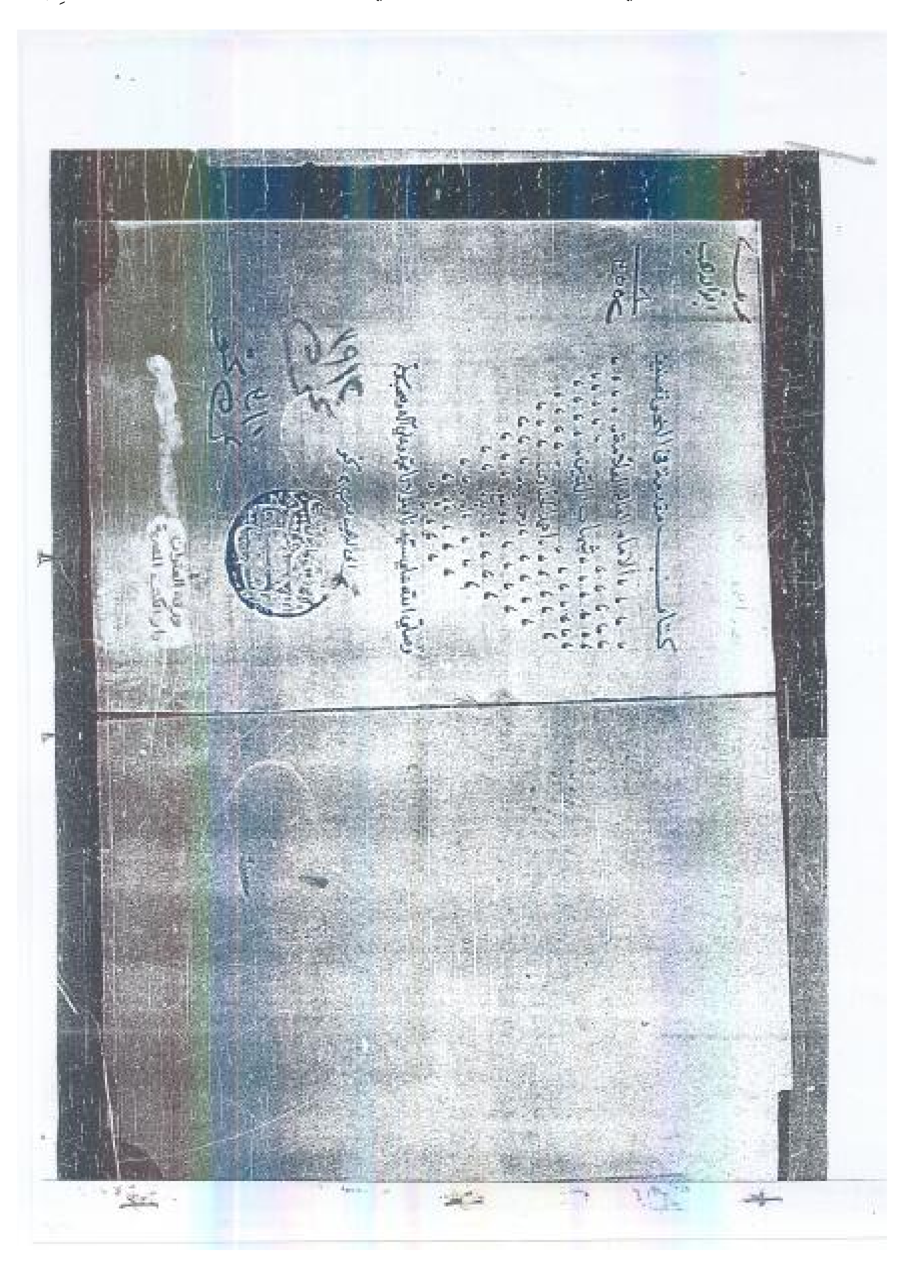
(2) سورة البقرة 7/2 .

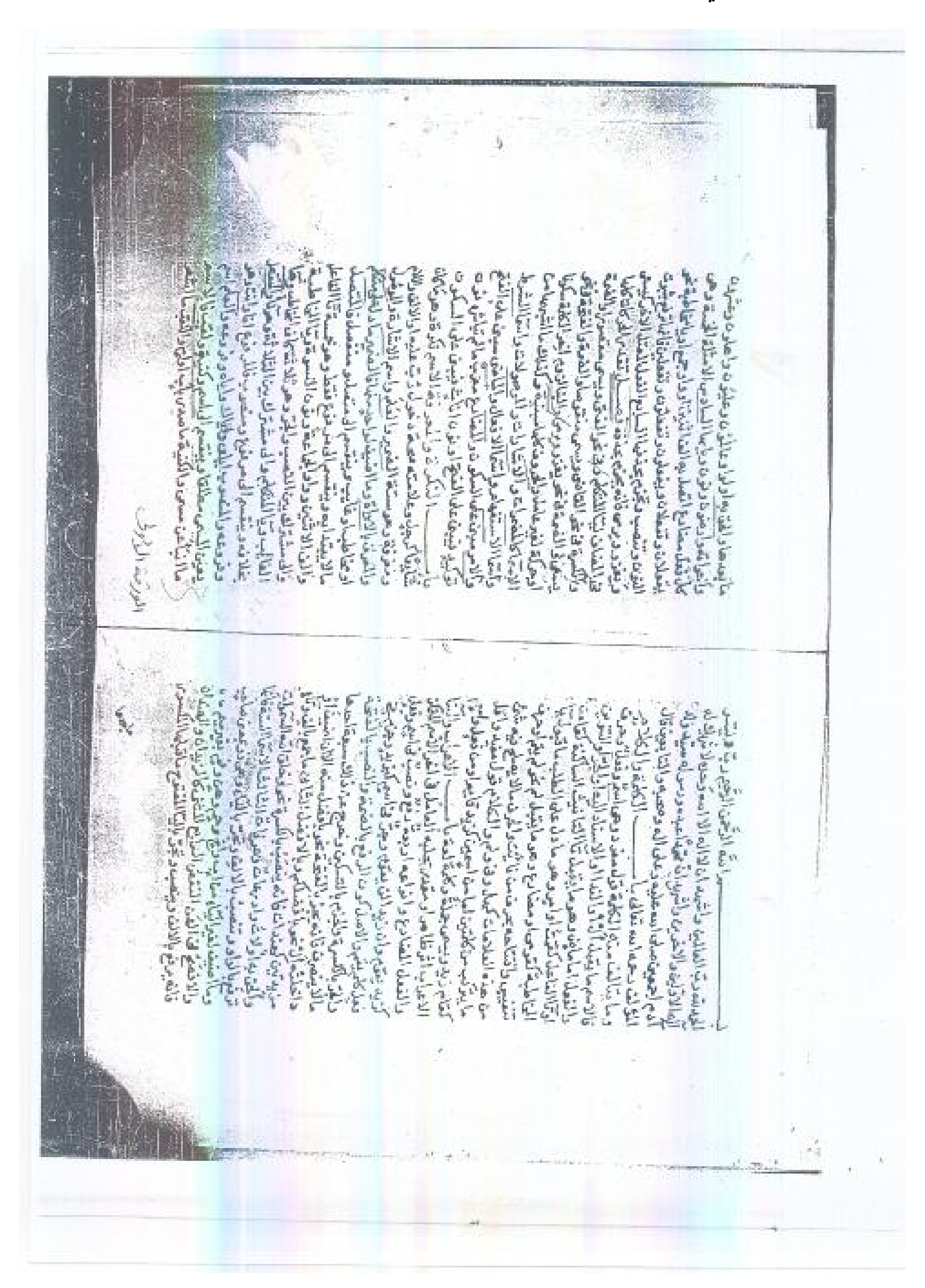
(3) سورة النمل 60/27 .

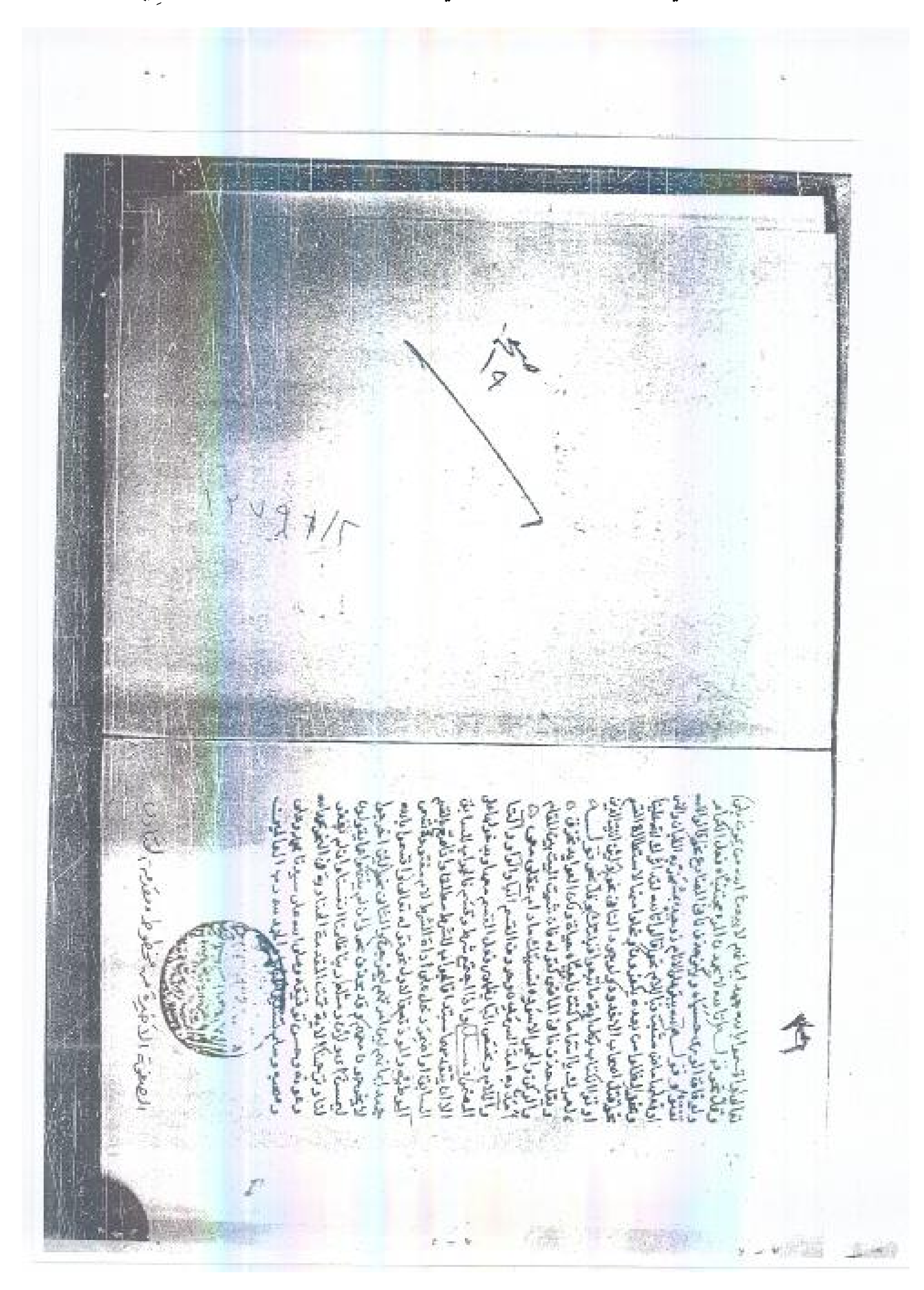
(4) سورة فصلت 46/41 .

(5) سورة الرعد 35/13 .

(6) مقدمة الحناوي ق2ب-3أ .







مقدمة في النحو

تصنيف الإمام العلامة

شهاب الدين أحمد الحناوي رحمه الله ونفع به

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له ، إله الأولين والآخرين ، وأشهد أَنَّ محمداً عبده ورسوله ، سيد ولد آدم أجمعين ، صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

قال المؤلف - رحمه الله تعالى :

باب الكلمة والكلام وما يتألف منه

الكلمة : قول مفرد ، وهى اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

فالاسم : ما يقبل ألْ أو النداء أو الإسناد إليه والجر والتنوين .

والفعل : إما ماضٍ ، وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامتْ ، أو تاء الفاعل كقمتُ ، أو أمر وهو ما دل على الطلب ما قبول ياء المخاطبة كقومي ، أو مضارع وهو ما يقبل لم نحو : لم يقم، أو حرف تنفيس ، وافتتاحيه بحرف من نأيت .

والحرف : ما لا يصلح فيه شيء من هذه العلامات كهل وفى ولم .

والكلام : قول مفيد ، وأقل ما يتركب من كلمتين ، إما من اسمين كزيد قائم ، أو من فعلٍ واسمٍ كقام زيد ويسمى جملةً وكلمةً لغةً .

باب الإعراب والبناء

الإعراب : هو أثر ظاهر أو مقدر بجلبة العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع .

وأنواعُهُ أربعةٌ : رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ ، كـ "زيدٌ يقومُ ، وإنَّ زيداً لَنْ يقومَ" ، وجرٌ في اسم كـ "بزيدٍ" ، وجزمٌ في فعلٍ كـ "لَمْ يقمْ" ، والأصل كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالتسكين ، وَخَرَجَ عن ذلك سبعةٌ :

أحدها : ما لا ينصرف فَإِنَّهُ يجر بالفتحة نحو : بأفضلَ منه ، إلا إِنْ أُضِيفَ أَوْ دَاخَلَتْهُ ألْ نحو : بأفضلِكُمْ وبالأفضلِ .

الثاني : مَا جُمِعَ بِأَلفٍ وَتَاءٍ مزيدتين كهنداتٍ فَإِنَّهُ ينصب بالكسرة نحو : "وَخَلَقَ الله السَّمَوَاتِ"[1] ، وَأُلْحِقَ به أُولاتُ وأَذْرُعَاتٌ وعرفاتٌ .

---

(1) سورة الجاثية 22/45 .

الثالث : الأسماء الستة فَإِنَّهَا ترفع بالواو ، وتنصبُ بالألف ، وتجر بالياء ، وهي ذو بمعنى صاحبٍ وما أُضِيفَ لغيرِ الياءِ من أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ وَهَنٍ وَفَمٍ بغيرِ ميمٍ ، وإلا فصح في الهن النقصُ.
الرابع : المثنى كـــ "الزيدان والهندان" فَإِنَّهُ يرفع بالألفِ وينصبُ وتجرُّ بالياءِ المفتوحِ مَا قَبْلَهَا المكسورِ /2أ/ مَا بَعْدَهَا ،........

[الخامس : جمع المذكر السالم كـــ "الزيدون والمؤمنون" ، فَإِنَّهُ يرفعُ الواو ، وينصبُ ويجرُّ بالياء][(1)] وَأُلْحِقَ به أُولُو وَعَالَمُونَ وَعِلِّيُّونَ وَأَهْلُونَ وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ وَأَرْضُونَ وَنُون وَبَابُهَا .
السادس : الأمثلة الخمسة هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو يا مخاطبة نحو : يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بحذفِهَا .

السابع : الفعل المعتل الآخر كيسعى ويغزو ويرمي ، فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ .

فصل:

تقدر الحركات كلها في المضاف لياء المتكلم ، وفى نحو : الفتى ويسمى مقصوراً ، والضمة والكسرة في نحو : القاضي ويسمى منقوصاً ، والضمة والفتحة في نحو : يسعى ، والضمة في نحو : يغزو ويرمى .

والبناء : لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركةً لغيرِ عاملٍ ، والحروفُ كُلُّهَا مبنيةٌ ، وكذلك ما أشبهها من الأسماء كالمضمرات والإشارات والموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال ، والماضي مبنيٌّ على الفتحِ ، والأمرُ مبنيٌّ على السكونِ ، والمضارعُ مُعْرَبٌ مَا لَمْ تُبَاشِرْهُ نون توكيد ، فيبنى على الفتح ، أو نون إناث ، فيبنى على السكون .

باب النكرة والمعرفة

الاسم نكرة : وهو ما كان شائعا كرجلٍ ، وعلامته صحة دخول رُبَّ عليه أو الألف واللام .

ومعرفة : وهو ستة الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة وما أُضِيفَ لِوَاحِدٍ منها .

فالضمير : ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، وينقسم إلى متصل ومنفصل : فالمتصل ما لا يبتدئ به ، وينقسم :

إلى مرفوع فقط ، وهو خمسةٌ : تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة .

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

وإلى مشترك بين النصب والجر ، وهو ثلاثةٌ : كاف المخاطب وهاء الغائب وياء المتكلم .
وإلى مشترك بين الثلاثة ، وهو : نا
والمنفصل بخلافه وينقسم إلى مرفوع ومنصوب .
فالمرفوع أنا وأنت وهو وفروعه .
والمنصوب إياي وإياك وإياه وفروعه .
والعلم : اسم يعين المسمى مطلقا ، وينقسم إلى اسم وكنية ولقب .
فالاسم ما أنبأ عن مسمى ، والكنية ما صدر بأَبٍ أو أُمٍّ ، واللقب ما أشعر /2ب/ بمدح أو ذم، وإلى شخصي وجنسيٍ ، ومسمى الأول أولو العلم وبعض المألوفات كفزن و عدن ، ومسمى الثاني ما لا يؤلف كأسامة وأبي الحارث للأسد ، ومنقول كفضل وأسد ، ومرتجل كسعاد وأُدَد ، وقد يصير علما بالغلبة مضاف كابن عمر ، أو بألْ كالعقبة .
واسم الإشارة : ما دل على مسمى وإشارة إليه ، وهو ذا للمفرد المذكر ، وذي وتي وذه وذات وتاء للمفرد المؤنث ، وذان وتان للمثنى رفعاً ، وذين وتين جراً ونصباً ، وأولاءِ لجمعهما، ويلحقهن في البعد كاف حرفية تتصرف بتصرف الأسماء مجردة من اللام أو مقرونة بها إلا في المثنى والجمع في لغة من مده ، وفيما سبقته هاء التنبيه ، ويُشَاُر بِهُنَا وَهَاهُنَا للمكان القريب ، ومع الكاف للبعيد ، وقد يُسْتَعَارَانِ للزمان ، وَثَمَّ للمكان البعيد .
والموصول : ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلقة ، وينقسم إلى نصٍ ومشترك .
فالنص ثمانية : الذي للمفرد المذكر ، والتي للمفرد المؤنث ، واللذان للمثنى المذكر ، واللتان للمثنى المؤنث ، والذين والأولى للجمع المذكر العاقل ، واللاءِ واللات للجمع المؤنث كذلك .
والمشترك : مَنْ لِلْعَالِمِ[1] ، ومَا لغيره ، وذُو عند طيئ ، وأيٌ وألْ وتوصل بالصفة الصريحة، وذَا بعد مَا أو مَنْ الاستفهاميتين .
والمعرف بالأداة : وهى ألْ [ ] [2] مصحوبها بتقدم ذكر أوعلم فعهدية نحو : "فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ"[3] ونحو : "إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ"[4] وإلا فجنسية ، فإنْ خَلَفَهَا كل دون تَجَوُّزٍ فهي

(1) أي للعاقل .
(2) ما بين المعقوفتين كلمة مطموسة .
(3) سورة المزمل 16/73 .
(4) سورة الفتح 18/48 .

لشمول أفراد الجنس ، ويستثنى من مصحوبها نحو : "إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا"(1) ، ويصح وصفه بالجمع نحو : "أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ"(2) ، وإِنْ خَلَفَهَا تَجَوُّزاً فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة ، وتعرض زيادتها في علمٍ وحالٍ وتمييزٍ والمضاف لواحد منها كغلامي وغلام زيد .

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : هو المجرد [من](3) العوامل اللفظية مخبراً عنه ووصفا رافعاً لمكتفى به كزيد قائم، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو : أقام الزيدان ، وما مضروب /3أ/ العمران .

ولا يبتدئ بنكرة إلا إِنْ أفادت كَأَنْ تعم نحو : كُلٌّ يَمُوتُ أو تخص نحو : رجل صالح، أو تخبر عنها بظرف أو مجرور ويتقدم عليها نحو : "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ"(4) ، "وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ"(5) ، وتتلو نفياً نحو : ما رجل قائم ، أو استفهاما نحو : "أَإِلَهٌ مَعَ الله"(6) .

والخبر : الجزءُ المتم الفائدة ، ويكون مفرداً وجملةً فلابد فيها من رابط وظرفاً ومجروراً ، وقد يتعدد ، والأصل فيه التأخير إلا أن يكون واجب التصدير نحو : كيف حالك ومتى سفرك ، وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه نحو : طَيِّبٌ لِمَنْ قال : كَيْفَ زَيْدٌ ، ومنه قوله تعالى : "مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا"(7) ، ونحو : زَيْدٌ لِمَنْ قال مَنْ عِنْدَكَ ومنه قوله تعالى : "أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا"(8) .

باب كان وأخواتها

وهى كَانَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ مطلقاً ، وَزَالَ وَفَتِئَ وَانْفَكَّ وَبَرِحَ بعد نفيٍ أو شِبْهِهِ ، وَدَامَ بَعْدَ مَا الوَقْتِيَّة .

وهى تنسخُ حكمَ المبتدأ فترفعُ المبتدأ ويُسَمَّى اسْمُهَا ، وتَنْصِبُ الخبرَ ويُسَمَّى خَبَرُهَا.

وكلها تتصرف إلا ليس ودام ، ولتصاريفها ما لها .

---

(1) سورة العصر 103/2-3 .

(2) سورة النور 24/31 .

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

(4) سورة ق 50/35 .

(5) سورة البقرة 2/7 .

(6) سورة النمل 27/60 .

(7) سورة فصلت 41/46 .

(8) سورة الرعد 13/35 .

وتختص الستة الأول بجواز التمام أي الاكتفاء بالمرفوع ، وتوسيط أخبارها جائز وكذلك تقديمها الأخير دام وخبر ليس .

ويجوز حذف كان مع اسمها بعد إِنْ ولَوْ الشرطيتين ، ويجوز في مثل : "إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ" أربعة أوجه : أرجحها نصبُ الأول ورفع الثاني ، وأضعفها عكسه ، وبينهما رفعهما ونصبهما .

وحذف نون مضارعها المجزوم جائز إلا قبل ساكن أو ضمير متصل .

باب ما حمل على ليس

وهى ما النافية في لغة أهل الحجاز بثلاثة شروط :

1- أَنْ لا يقترنَ اسْمُهَا بِأَنْ الزائدة .

2- وأَنْ لا ينتقضَ نفي خبرها .

3- وأَنْ لا يتقدم .

وإِنْ : النافية في لغة أهل العالية ، سمع منهم : "إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلا بِالعَافِيَةِ .

ولا : النافية للوحدة ، وتختص بالنكرات نحو قوله :

يَعَزُّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيَا   وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى الله وَاقِيَا[1]

وَلاتَ : يختص بالحين بكثرةٍ ، والساعة والأوان بقلة ، ولا يجمع بين جزأيها ، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو قوله تعالى : "فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ /3ب/ مَنَاصٍ"[2] .

باب أفعال المقاربة

وَهْيَ كَادَ وَكَرِبَ وَأَوْشَكَ ، وَالشُّرُوعُ وَهْيَ جَعَلَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبْ وَهَلْهَلَ ، والترجي وَهْيَ عَسَى وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ .

وتعمل عمل كان إلا أَنَّ الخبرَ تَجِبُ كَوْنُهُ جملةً فعليةً فعلها مضارعٌ مقروناً بِأَنْ وجوباً بعد اخْلَوْلَقَ وَحَرَى ، وغالبا بعد عَسَى وَأَوْشَكَ ، وَنَادِراً بعد كَادَ وكَرِبَ ومُجَرَّداً منها بعد الباقي .

باب إِنَّ وأخواتها

تعمل عكس عمل كان ستة إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ .

---

(1) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 292 وشرح عمدة الحافظ 216 وأوضح المسالك 289/1 وتلخيص الشواهد 294 ومغني اللبيب 239/1 وشرح قطر الندى 114 وشرح شذور الذهب 256 وشرح ابن عقيل 158/1 وشرح الأشموني 247/1 و المقاصد النحوية 102/2 وجواهر الأدب 238 وشرح التصريح 199/1 وشرح شواهد المغني 612/2 وهمع الهوامع 125/1 والدرر الوامع 111/2 .

(2) سورة ص 3/38 .

وتكسر إنَّ فِي الابتداء نحو : "إنَّا أَنْزَلْنَاهُ"[1] ، وفي أول الصلة ، والصفة ، والجملة الحالية ، وتالية لإِذَا وَحَيْثُ ، والمحكية بالقول ، وجواب القسم ، والمخبر بها عن اسم عين .

وتُفْتَحُ فاعلة ومفعولة ونائبة عن الفاعل ومبتدأ وخبر اسم معنى ومجرورة .

وتكسر أَوْ تفتح بعد إِذَا الفجائية ، والفاء الجزائية ، وبعد القسم ولا لام بعدها ، وفي مثل : أَوَّلُ قَوْلِي أَحْمَدُ الله .

وتتصل ما بهذه الحروف فتكفها عن العمل نحو : "إِنَّمَا الله إِلَهٌ وَاحِدٌ"[2] .

وتخفف لَكِنْ فيجبُ إهمالها .

وإِنْ المكسورة فيغلب الإهمال ، ويلزم اللام .

وأَنْ المفتوحة فيبقى العمل ، ويستتر الاسم ، والخبر جملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ أو متصرف فينفصل بتنفيس أو شرط أو قدْ أو لوْ .

وتُخَفَّفُ كَأَنْ فكالمفتوحة في الأعمال والاستتار والأخبار غالباً .

باب لا التي لنفي الجنس

وتَعْمَلُ عمل إنَّ فِي اسْمٍ نَكِرَةٍ يَلِيهَا وَيُرَكَّبُ معها على الفتح أو على ما كان ينصب به إن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، وإِنْ كررت حد إلغائها ومراعاة محل اسمها فمن ثم جاء في نحو : "لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ" خمسة أوجه :

فتح الأول ففي الثاني الفتح والنصب .

والرفع فيمتنع النصب ، وإذا جهل الخبر وجبَ ذكره نحو : "لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ الله"[3] ، وإِنْ عُلِمَ فحذفه كثير نحو قوله تعالى : "وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ"[4] ، "قَالُوا لا ضَيْرَ"[5]

باب ظَنَّ وأخواتها

ينصب المبتدأ والخبر مفعولين ظَنَّ وَعَلِمَ وَرَأَى وَوَجَدَ وَحَجَى وَزَعَمَ وَعَدَّ وَجَعَلَ بمعنى اعتقد، ومثلهن رَأَى الحلمية[6] ، وَهَبْ وَتَعَلَّمْ بمعنى /4أ/ اعلم ويلزمان الأمر ، وما دل على التصيير كَجَعَلَ وَصَيَّرَ وَوَهَبَ وَاتَّخَذَ وَرَدَّ وَتَرَكَ .

---

(1) سورة الدخان 3/44 وسورة القدر 1/97 .

(2) سورة النساء 171/4 .

(3) الحديث

(4) سورة سبأ 51/34 .

(5) سورة الشعراء 50/26 .

(6) في المخطوطة : "الحليمة" تصحيف .

وتَكُونُ ظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورَأَى بمعنى أَبْصَرَ من الرأى ، وعَلِمَ بمعنى عَرَفَ ، وحَجَى بمعنى قَصَدَ ، فَتَنْصِبُ مفعولا واحداً ، ويكون وَجَدَ بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ ، وخَالَ بمعنى تَكَبَّرَ فلا عمل .

وتختصُ القلبية بالإلغاء : وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره .

والتعليق : وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجئ ما له صدر الكلام وهو لام الابتداء وما النافية ولا وإِنْ النافيتان ، ولتصاريفها ما لها .

فصل :

يحكى بالقول وفروعه الجمل وينصب به المفرد المؤدي معناها .

فصل :

تدخل همزة النقل على عَلِمَ ورَأَي المتقدمين فينصبان ثلاثة مفاعيل ، وكذلك نَبَّأَ وأَنْبَا وخَبَّرَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ إِذا تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا .

باب الفاعل

وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه واستند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه .

وحكمه الرفع ، وقد يجر بمن نحو : "وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ"[(1)] ، أو آلِيًّا نحو : "وَكَفَى بِالله شَهِيداً"[(2)].

ولا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمعه إلا على لغة .

ويلحقه علامة تأنيثية وجوباً إن كان التأنيث حقيقيا كقامت هند إلا مع الفاصل فرجحاناً إلا إِنْ كان الفاصل إلا فنادراً ، أو كان ضميراً مستتراً كالشمس طلعت ، وجوازاً فنحو : طلعتِ الشمسُ، وقامتِ الرجالُ أو الهنود أو القوم ، إلا جمعي التصحيح فكمفرديهما .

والأصل أن يلي فعله ، ويتأخر المفعول نحو : "وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ"[(3)] ، وقد يعكسُ نحو : "وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ"[(4)] ، وقد يجئ المفعول قبل الفعل نحو : "فَرِيقاً هَدَى"[(5)] .

---

(1) سورة فاطر 35/35 .

(2) سورة الفتح 28/48 .

(3) سورة النمل 16/27 .

(4) سورة القمر 41/54 .

(5) سورة الأعراف 30/7 .

باب النائب عن الفاعل

بحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه المفعول به نحو : "قُضِيَ الأَمْرُ"[1] ، أو المصدر نحو : "فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ"[2] ، والمجرور نحو : "غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"[3] ، أو الظرف نحو : صِيمَ رَمَضَانُ .

ويضم أول الفعل مطلقا ، وثاني نحو : "تُعُلِّمَ" ، وثالث نحو : "اُنْطُلِقَ" ، وتَكْسِرُ مَا قَبْلَ الأخرِ في الماضي ، وتَفْتَحُ في المضارع ، وإِذَا اعْتَلَّتْ عينُ الماضي ، وهو ثلاثي كَقَالَ وَبَاعَ أو على افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ /4ب/ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ فَلَكَ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلاصٍ أَوْ إِشْمَامِ الضَّمِّ ، فَتَنْقَلِبُ يَاءً فِيهِمَا ، وَلَكَ إِخْلاصُ الضَّمِّ ، فَيَنْقَلِبُ اليَاءُ وَاواً كقوله :

... وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئَاً لَيْتُ
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[4]

وهي قليلة .

باب الاشتغال

إذا اشتغل فعل أو وصف عن نصب اسم تقدمهما بضميره :

جاز رفع الاسم السابق بالابتداء ، فالجملة بعده خبره .

ونصبه بإضمار عامل موافق للظاهر .

ويجب النصب إِنْ تلا ما يختص بالفعل كَإِنْ الشرطية وهلاّ ومتى .

ويترجح إن تلا ما الفعل به أولى كالهمزة وما النافية أو عطف على فعلية نحو : "وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ"[5] .

ويستويان في نحو : زيد قام ، وعمرو أكرمته .

---

(1) سورة البقرة 210/2 وهود 44/11 .

(2) سورة الحاقة 13/69 .

(3) سورة الفاتحة 7/1 .

(4) البيتان لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ق3/14-4ص171 والمقاصد النحوية 524/2 وشرح التصريح 295/1 وشرح شواهد المغني 819/2 والدرر اللوامع26/4؛260/6 ومغني اللبيب 632/2 وتخليص الشواهد 495 وأوضح المسالك 155/2 وشرح ابن عقيل 256/1 وشرح الأشموني 181/1 وهمع الهوامع248/1؛165/2.

(5) سورة النحل 5/16 .

باب التنازع

إذا تنازع من الفعل وشبهه عاملاً فَأَكْثَرَ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فالبصري مختار إعمال المجاور فيضمر في غيره مرفوعه ، ويحذف منصوبه إن استغنى عنه و إلا أَخَّرَهُ ، والكوفي الأسبق فيضمر في غيره ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب .

باب المفعول به

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كَضَرَبْتُ زَيْداً ، ويسمى عامله متعدياً وواقعاً ومجاوزاً سوى التعدي لواحدٍ كأفعال الحواس ، أو لاثنين كَأَعْطَى وكَسَا ، وإلا فَلا عَمَلَ ، ويسمى قاصراً ولازماً كَالدَّالِّ على حُدُوثِ ذَاتٍ كَنَبَتَ ، أو صِفَةٍ حِسِّيَّةٍ كَطَالَ وَخَلَقَ ، أو عَرَضٍ كَمَرِضَ وَفَرِحَ ، وتعدى تصوغه على أَفْعَلَ نحو : "أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ"[1] ، كَفَعَّلَ كَفَرَّحْتُهُ ، أو فَاعَلَ كَمَاشَيْتُهُ ، أو اسْتَفْعَلَ كَاسْتَحْسَنْتُهُ أو بالحرف نحو : "ذَهَبَ الله بِنُورِهِمْ"[2]

باب المفعول المطلق

وهو المصدر المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده .

وعاملُهُ إِمَّا مصدرٌ مِثْلُهُ نحو : "فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً"[3] ، وما اشتق منه من فعل نحو : "وَكَلَّمَ الله مُوسَى تَكْلِيماً"[4] وَوَصْفٌ نحو : "الصَّافَّاتِ صَفًّا"[5] .

وقد يحذف لقرينةٍ كقولك لمن قدم من سفرٍ قُدوماً مباركا ، وسمع "سُقْياً وَرَعْياً وَحَمْداً وَشُكْراً".

وما بمعنى المصدر مثله نحو: "فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ"[6] .

باب المفعول له

هو المصدر المذكور علةً لحدثٍ شاركه ي الزمان والفاعل /5أ/ كَقُمْتُ إجلالا لك .

فَإِنْ فُقِدَ المعلل شرطاً جُرَّ بحرف التعليل ، ويجوزُ جَرُّهُ مع استيفاء الشروط بكثرةٍ إِنْ كان بِأَلْ ، وبقلةٍ إِنْ كان مجرداً ، ويستويان في المضاف .

---

(1) سورة الأحقاف 20/46 .

(2) سورة البقرة 17/2 .

(3) سورة الإسراء 63/17 .

(4) سورة النساء 164/4 .

(5) سورة الصافات 1/37 .

(6) سورة النساء 129/4 .

باب المفعول فيه

هو ما ذكر لأجل أمر وقع فيه من زمان أو مكان مضمن معنى في بِاطِّرَادٍ ، وناصبةً اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه .

وشرط المكان الإبهام كمكان وناحية .

باب المفعول معه

وهو اسْمٌ فضيلةٌ تَالٍ لواو وبمعنى مع تالية لجملةٍ ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ .

وانتصابه بما سبق من فعل أو شبهه لا يضمر بعد الواو ولا بها ولا يتقدم على عامله ولا على المصاحب .

باب الحال

وهو وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسْبُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ تَأْكِيدِهِ أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ أَوْ مَضْمُونِ الجملة قبله نحو : "فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً"(1) ، "لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ(2) جَمِيعاً"(3) ، "فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً"(4) ، وقوله: أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي(5) ... ...

وتأتي من الفاعل ومن المفعول ومن المضاف إليه إنْ كان المضاف بعضه نحو : "لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً"(6) ، وكبعضه نحو : "مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً"(7) ، وعاملاً فيه نحو : "إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً"(8) .

وَالغَالِبُ أَنْ يكونَ نَكِرَةً مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يكونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً .

وقد تكون نكرةً بِمُسَوِّغٍ كَأَنْ يتقدمَ عليه ، أو يكون مخصوصاً ، أو مسبوقا بنفي أو بشبهه ، وَنُقِلَ بِلا مُسَوِّغٍ .

---

(1) سورة القصص 18/28 .

(2) كلمة : "كلهم" ساقطة من المخطوطة .

(3) سورة يونس 99/10 .

(4) سورة النمل 19/27 .

(5) هذا صدر بيت لسالم بن دارة ، وعجزه :

... ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والبيت لسالم بن دارة في الكتاب 79/2 وشرح المفصل 64/2 والمقاصد النحوية 186/3 وبلا نسبة في شرح شذور الذهب 320 وشرح ابن عقيل 338/1 وشرح الأشموني 255/1 وهمع الهوامع 245/1 .

(6) سورة الحجرات 12/49 .

(7) سورة البقرة 135/2 ؛ وسورة آل عمران 95/3 وغيرهما .

(8) سورة يونس 4/10 .

وَيَقَعَ الحال ظرفاً ومجروراً وجملةً اسميَّةً مثبتةً ، فتربط بالضمير أو بالواو وبهما ، ومنفيةً فبالضمير ، وفعليةً فِعْلُهَا مضارعٌ فَبِالْعَكْسِ ، أَوْ فِعْلُهَا مَاضٍ فَكَالْمُضَارِعُ المَنْفِيِّ

باب التمييز

وهو اسْمٌ نَكِرَةٌ فَضْلَةٌ يَرْفَعُ إِبْهَامَ اسْمٍ أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ .

فالأول : بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى التسعة والتسعين ، وبعد المقادير كَرَطْلٍ زيتاً ، وَصَاعٍ تَمْراً ، وَشِبْرٍاً أَرْضاً .

والثاني : إِمَّا مَحْمُولٌ عن الفاعل نحو : "فَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً"[(1)] ، أو عن المفعول نحو: "وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً"[(2)] ، أو عن غيرهما نحو : "أَكْثَرُ مِنْكَ مَالا"[(3)] أو غير مَحْمُولٌ نحو : "لله دَرُّهُ فَارِساً" .

وَحُكْمُهُ النَّصْبُ ، وَنَاصِبُهُ المُبْهَمُ كَعِشْرِينَ دِرْهَماً ، أو المسند كَطَابَ زَيْدٌ نَفْساً .

ويجوز جَرُّهُ بِمِنْ كَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ /5ب/ إلا إِنْ كان مُحَوَّلاً أَوْ تَمْيِيزَ عَدَدٍ .

ويجوز جَرُّ مُمَيَّزِ الاسْمِ بِالإِضَافَةِ إلا إِنْ كان الاسْمُ عدداً ، وتقدمه على عامله المتصرف .

باب المستثنى

يجب نصب المستثنى بإِلا :

إِنْ كان الكلامُ تاماً موجباً نحو : قَامَ القَوْمُ إِلا زَيْداً .

وغير الموجب إِنْ كان متصلاً يرفع أو ينصب نحو : مَا قَامَ القَوْمُ إِلا زَيْدٌ وَإِلا زَيْداً .

وَإِنْ كان مُنْقَطِعاً نُصِبَ ، وتميم يجيز إيقاعه .

وإذا كان المستثنى منه غير مذكور فلا أَثَرَ لإِلاَّ ، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً ، وَأُعْرِبَ على حَسَبِ العَوَامِلِ .

والمستثنى بِلَيْسَ أَوْ بِلا يكونُ أَوْ بِمَا خَلا أَوْ بِمَا عَدَا مَنْصُوبٌ .

والمستثنى بِغَيْرِ وَسِوَى مَخْفُوضٌ ، وَتُعْرَبُ غَيْرٌ إِعْرَابَ المستثنى بِإِلاَّ .

والمستثنى بِخَلا وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ .

---

(1) سورة مريم 4/19 .

(2) سورة القمر 12/54 .

(3) سورة الكهف 34/18 .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحِنَّاوِي (ت848هـ)

باب حروف الجر

وهي مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَالبَاءُ وَاللامُ وَفِي مطلقاً ، وَالكَافُ وَحَتَّى وَالوَاوُ للظاهرِ مطلقاً ، وَالتَّاءُ لله ، وَمُذْ وَمُنْذُ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ ، وَرُبَّ لِمُنَكَّرٍ .

ويَجُوزُ حذفها فيبقى عملها ، وذلك بعد الواو كثيرٌ ، وبعد الفاء وبل قليلٌ .

وتُزَادُ مَا بَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَالبَاءُ ، فلا تكفها عن العمل ، وَبَعْدَ رُبَّ وَالكَافُ فينبغي العمل قليلا .

باب الإضافة

يجرد المضاف من تنوين أو نون لشبهه مطلقا ، ومن التعريف إلا إِنْ كان المضافُ صفةً مُعْرَبَةً بالحرف أو مضافة إلى ما عرف بأل .

ويتعرف المضاف بالمضاف إليه إن كانت معرفة ، وتخصيص به إن كانت نكرة ، إلا إن كان المضاف صفة عاملة فلا يتعرف ولا يتخصص .

ويجر الثاني وينوى "فِي" إن كان ظرفاً للأول نحو : "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ"[1] أَوْ "مِنْ" إن كان بعضه ، وصالحا للإخبار به عنه كَخَاتَمِ فِضَّةٍ ، فإن انتفى الشرطان كَثَوْبِ زَيْدٍ أو الأول : كَيَوْمِ الخَمِيسِ أَوْ الثاني : كَيَدِ زَيْدٍ ، فالإضافة بمعنى اللام .

باب المصدر

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كضربٍ وإكرامٍ .

ويعمل عمل فعله إِنْ صح حلول فعل مع أَنْ أو مع ما محله ، ولا يتقدم معموله ، وعملُهُ منوناً أقيسُ ، ومضافاً للفاعل أكثرُ نحو : "وَلَوْلا دَفْعُ الله النَّاسِ"[2] ، ومقروناً بأل ومضافاً لمفعولٍ قليل .

وقد يعمل اسم المصدر نحو قوله : /6أ/

... ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المَائَةَ الرِّتَاعَا[3]

(1) سورة سبأ 33/34 .

(2) سورة البقرة 251/2 وسورة 40/22 .

(3) هذا عجز بيت للقطامي في ديوانه ق38/2ص37 ، وعجزه :

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ... ...

والبيت للقطامي في شرح عمدة الحافظ 695 والمقاصد النحوية 505/3 وشرح التصريح 64/2 وشرح شواهد المغني 849/2 وخزانة الأدب 136/8؛137 والدرر اللوامع 62/3 والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك 211/3 ووشرح شذور الذهب 528 وشرح ابن عقيل 414/1 وشرح الأشموني 336/2 وهمع الهوامع 188/1؛95/2 .

باب اسم الفاعل

وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث .

وَصِيغَتُهُ من الثلاثي على فَاعِلٍ كَضَارِبٍ ، ومن غيره على زِنَةِ مُضَارِعِهِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر كَمُكْرِمٍ وَمُسْتَخْرِجٍ .

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف ولو تقديراً ، فَإِنْ كان صِلَةً لأَل عمل مطلقا ، ويجوز إضافته إلى مفعوله ، فيجوز في تابعه وجهان .

وما صيغ منه للمبالغة : كَفَعَّالٍ وَمِفْعَالٍ وَفَعُولٍ وَفَعِيلٍ مثله ، والمثنى والمجموع كالمفرد .

واسم المفعول : ما اشتق من فعل لمن وقع عليه .

وصيغته من الثلاثي على مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ ، ومن غيره على زِنَةِ اسم فاعله وفتح ما قبل الآخر كَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ

باب اسم الفعل

وهو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً نحو بَلَهْ بمعنى دَعْهُ ، وَعَلَيْكَ بمعنى إِلْزَمْ ، وَدُونَكَ بمعنى خُذْ ، وَرُوَيْداً بمعنى أَمْهِلْ ، وَصَهْ بمعنى اسْكُتْ ، وَإِيهْ بمعنى حَدِثْ ، وَهَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ، وَشَتَّانَ بمعنى افْتَرَقَ ، وَوَيْ بمعنى أَعْجَبُ ، وَأُوَّهْ وَافٍّ بمعنى أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ ، ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ، وما نون منه فنكرة .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت كَحَسَنٍ وَجَمِيلٍ .

وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر .

ويكون مضافاً وباللام ومجرداً ، ويرفعه فاعلا قيل أو بدلا ، وينصبه مشبهاً أو تمييزاً، وَيَجُرُّهُ بالإضافة إلا إن كانت بأل ، وهو عارٍ منها .

باب اسم التفضيل

وهو ما اشتق من فعل لِمَوْصُوفٍ بزيادة على غيره ، وهو أفعل كأفضل وأعلم .

وإذا كان بِأَلْ طَابِقْ ، أَوْ مُجَرَّداً أَوْ نَصًّا فالنكرةُ أَفْرِدْ وَذَكِّرْ ، ولمعرفةٍ فالوجهان .

ويؤتى بعد المجرد بمن جَارَّةً لِلْمَفْضُولِ ، وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها نحو : "أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً"[1] .

---

(1) سورة الكهف 34/18 .

ويرفع ضميراً مستتراً وظاهراً إِنْ صَحَّ حُلُولُ فِعْلٍ محله كقولهم : "مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ /6ب/ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ" .

وَاطَّرَدَ حذف همزته من الخَيْرِ وَالشَّرِّ وَشَذَّ من الحُبِّ .

باب التعجب

يُنْصَبُ المُتَعَجَّبُ منه بِفِعْلٍ على أَفْعَلَ مُخْبِرٌ به عن مبتدأ ، أو يجر بعد أفعل بباء لازمة نحو: "مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَأَحْسِنْ بِهِ" .

ولا يتصرفان فلا يتقدمها المعمول ولا يفصل ، واغتفر بالظرف والمجرور .

ولا يبنيان إلا من فِعْلٍ ثاني تامٍ متصرفٍ متفاوتٍ المعنى ، ليس بلون ولا عيب ولا مبنى للمفعول، ويشترط ذلك في اسم التفضيل .

ويتوصل إلى التعجب مما ذكر امتناعه بِأَشَد أَوْ اشْدُدْ وَمَا فِي معناهما .

عاملة في مصدر المتعجب منه ، ويفعل مثل ذلك باسم التفضيل .

باب نعْم ويئس وما جرى مجراها

وهما فعلان جامدان رافعان لفاعلين معرفين بأل الجنسية نحو : "نِعْمَ العَبْدُ"[(1)] ، "وَبِئْسَ الشَّرَابُ"[(2)] أو مضافين لما قارنها نحو : "وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ"[(3)] ، "وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ"[(4)] أو مُضْمَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ نحو : [نعم][(5)] رَجُلاً زَيْدٌ ، ومنه : "فَنِعِمَّا هِيَ"[(6)] .

ويذكر بعد ذلك المخفوض نحو : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وهو مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر محذوف المبتدأ .

ويتعين ابتدائة أن يقدم ، وإذا علم جاز حذفه نحو : "نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ"[(7)] .

ومثل حَبَّذَا والفاعل ذَا ولا يتغير ويذكر بعد المخصوص وإعرابه كإعراب مخصوص نِعْمَ ، ومثل بِئْسَ لا حَبَّذَا .

---

(1) سورة ص 30/38 .

(2) سورة الكهف 29/18 .

(3) سورة النحل 30/16 .

(4) سورة آل عمران 151/3 .

(5) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

(6) سورة البقرة 271/2 .

(7) سورة ص 30/38 .

باب إعراب الفعل

يرفع المضارع إذا تفرد من ناصبٍ وجازمٍ .

وينصب بِلَنْ ، وبِكَي المصدرية ، وَبإِذَنْ إنْ صُدِّرَتْ وكان الفعل مستقبلا متصلاً أو منفصلاً بقسم، وَبِأَنْ المصدرية نحو : "وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ"(1) .

وتضمر أَنْ بَعْدَ حَتَّى بمعنى إلى نحو : "حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى"(2) .

وَبَعْدَ اللام تَعْلِيلِيةً كَانَتْ نحو : "لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ"(3) ، أَوْ جُحُودِيَّةً نحو : "مَا كَانَ الله لِيَظْلِمَهُمْ "(4).

وَبَعْدَ أَوْ بمعنى إلى نحو قوله :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ المُنَى(5) ... ...

أَوْ إلا نحو : لأَقْتُلُهُ أَوْ يُسْلِمَ .

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ واو المعيّة /7أ/ مسبوقين بنفي أو طلب مَحْضَيْنِ ، فالنفي نحو : "لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا"(6) .

والطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص والتمني .

فالأمر : نحو : زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ .

والنهي : نحو قوله تعالى : "لا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَ"(7) ، وقوله :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ(8) ... ...

---

(1) سورة الشعراء 82/26 .

(2) سورة طه 91/20 .

(3) سورة النحل 44/16 .

(4) سورة العنكبوت 40/29 .

(5) هذا صدر بيت بلا نسبة ، وعجزه :

... ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

والبيت في مغني اللبيب 67/1 وأوضح المسالك 172/4 وشرح شذور الذهب 385 وشرح قطر الندى 69 وشرح ابن عقيل 568 وشرح الأشموني 558/3 والمقاصد النحوية 384/4 وشرح شواهد المغني 206/1 وهمع الهوامع 10/2 والدرر اللوامع 77/4 .

(6) سورة فاطر 36/35 .

(7) سورة طه 81/20 .

(8) هذا صدر بيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه 404 ، وعجزه :

... ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والدعاء : نحو قولك : رَبِّ وَفِّقْنِي فَأُطِيعَكَ .
والاستفهام : نحو : "فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدّ فَنَعْمَل"[1] .
والعرض : نحو قولك : أَلا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْراً .
والتخصيص : نحو : "لَوْلا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ"[2] .
والتمني : نحو : "يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهَمْ فَأَفُوزَ"[3] ، "قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ"[4].
وبعد عاطف على اسم خالص نحو قوله تعالى : "أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً"[5] ، ونحو قوله : وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي[6] ... ...
وَيُجْزَمُ بِلَمْ وَلَمَّا النافيتين ولا واللام الطلبيتين .
وَتَجْزِمُ فِعْلَيْنِ أدوات الشرط : إِنْ وَ إِذْمَا وَأَيْ وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَأَنَّى وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا وَمَتَى.
ويسمى أولهما شرطا ، ولا يكون ماضي المعنى ولا طلبا ولا مقرونا بتنفيس ولا قد ولا ناف غير لا ولم .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي في الأزهية 234 وشرح شذور الذهب 310 وشرح التصريح 238/2 وهمع الهوامع 13/2 والبيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ 342 والجنى الداني 157 ورصف المباني 424 ومغني اللبيب 361/2 وأوضح المسالك 181/4 وشرح قطر الندى 77 وشرح ابن عقيل573 وشرح الأشموني 556/3 وجواهر الأدب 168 .

(1) سورة الأعراف 53/7 .
(2) سورة الفرقان 7/25 .
(3) سورة النساء 73/4 .
(4) سورة الأنعام 27/6 .
(5) سورة الشورى 51/42 .
(6) هذا صدر بيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وعجزه :
... ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
والبيت لميسون في مغني اللبيب 267/1 وشرح شذور الذهب 405 وشرح التصريح 244/2 والمقاصد النحوية 397/4 وشرح شواهد المغني 653/2 وخزانة الأدب 503/8؛504 والدرر اللوامع 90/4 وبلا نسبة في الكتاب 45/3 وشرح المفصل 25/7 وشرح عمدة الحافظ 344 والجنى الداني 157 ورصف المباني 423 وأوضح المسالك 192/4 وشرح قطر الندى 65 وشرح ابن عقيل 576/1 وشرح الأشموني 571/3 .

وثانيهما جوابا وجزاء ، ويصح أن يكون واحداً من هذه فيقترن بالفاء نحو : "فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ"[1] ، ونحو : "وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا"[2] ، ونحو : "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ"[3] ، ونحو : "وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ الله"[4] ، ونحو "إِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى"[5] ، ونحو : "إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ"[6] ، ونحو : "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ"[7] ، ونحو : "فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ"[8] .

وجملة اسمية فتقترن بالفاء أو بإذا الفجائية نحو : "فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ"[9] ، "إِذَا هُمْ يَنْطِقُونَ"[10] .

فصل :

وجزم ما بعد فاءٍ أو واوٍ من فعلٍ تالٍ للشرط أو للجواب قوى ، ونصبه ضعيف ، ورفع تالي الجواب جائز ، ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة مقرونة بلا نحو : افْعَلْ وَإِلا عَاقَبْتُكَ ، أو جواب شرطه ماضٍ نحو : "فَإِنِ اسْتَطَعْتَ"[11] أَوْ جَمْلَة شرط وأداته إنْ تقدمها /7ب/ طلب نحو : "قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ"[12] ، ونحو : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، وشرط ذلك بعد النهي أن يحسن إنْ قِيلَ : "لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ" ، خلافاً للكسائي[13] .

---

(1) سورة يوسف 27/12 .

(2) سورة الأنفال 61/8 .

(3) سورة البقرة 271/2 .

(4) سورة التوبة 28/9 .

(5) سورة الطلاق 6/65 .

(6) سورة المائدة 116/5 .

(7) سورة آل عمران 115/3 .

(8) سورة يونس 72/10 .

(9) سورة الأنعام 17/6 .

(10) هذه ليست آية قرآنية .

(11) سورة الأنعام 35/6 .

(12) سورة الأنعام 151/6 .

(13) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، مولى بني أسد ، أحد أئمة القراء السبعة ، وقرأ النحو على معاذ ثم الخليل بن أحمد ،ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، وكتب بها عن العرب كثيراً ، توفي سنة مائة وتسع وثمانين هجرية . انظر : مراتب النحويين 120 وطبقات النحويين واللغويين 127 ونزهة الألباء 67 وإشارة التعيين 217 والبلغة 152-153 .

فصل :

ومن أدوات الشرط لو وهي للتعليق في الماضي ، وإنْ وليها مضارع أُوِّلَ بالماضي نحو : "لَوْ يُطِيعُكُم"[1] وجوابها إمَّا مثبت فاقترانه باللام كثيراً ، ومنفى فقليل كقوله :

وَلَوْ يُعْطَي الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لا خَيَارَ مَعَ اللَّيَالِي[2]

ويليها اسم قليلا معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

أَخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ[3]

باب التوابع

التَّابِعُ : هُوَ المُشَارِكُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَعَامِلِهِ مُطْلَقاً ، وَهْوَ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ [وَعَطْفُ بَيَانٍ][4] وَعَطْفُ نَسَقٍ وَبَدَلٌ .

فَالنَّعْتُ : تَابِعٌ أَوْ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدِيحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ .

وَيَتْبَعُهُ في واحد من أوجه الإعراب ، ومن التعريف والتنكير ، ثم إن رفع ضميراً مستتراً تَبِعَهُ في واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه ، وإلا فهو كالفعل .

ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه بالرفع والنصب ، ويحذف النعت لقرينة ، وكذلك المنعوت .

وَالتَّوْكِيدُ : تَابِعٌ يُقَدِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ :

فالأول : نحو : جاءني زيد نفسه ، والعين كالنفس ، ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد، ويجمعان على أفعُلٍ مع غير المفرد .

والثاني : نحو : جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، ويتبع كلهم بأجمعين ، وكُلُّهُنَ بِجُمَع، وَكُلُّهُ بِأَجْمَع ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاء .

---

(1) سورة الحجرات 7/49 .

(2) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب 271/1 وأوضح المسالك 231/4 وشرح الأشموني 604/3 وشرح التصريح 260/2 وشرح شواهد المغني 665/2 وهمع الهوامع 66/2 وخزانة الأدب 145/4؛82/10 .

(3) البيت للغطمَّش الضبي المقاصد النحوية 465/4 وشرح التصريح 259/2 والبيت بلا نسبة في الجنى الداني 279 وأوضح المسالك 229/4 وشرح الأشموني 601/3 .

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من عندي ليستقيم المعنى .

ويستغنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء ، وتوكيده[1] بإعادة اللفظ نحو : "دَكاً دَكاً"[2] ، وبمرادفه نحو : "فِجَاجاً سُبُلاً"[3] ، ولا يعاد ضمير متصل ، ولا حرف غير جوابي إلا مع ما اتصل به ، وتوكيد بالمرفوع المنفصل كل ضمير متصل .

وعطف بيان : تَابِعٌ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أو يُخَصِّصُهُ غَيْرُ صِفَةٍ ولا مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ نحو قوله:أَقْسَمَ بِالله أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[4]

وقوله تعالى "وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ البَوَارِ جَهَنَّمَ"[5] ./8أ/

ويتبع في أربعة من عشرة ، ويجوز إعرابه بدل كل إلا إنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ كَهِنْد قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا ، أَوْ امتنع إحلاله محل الأول نحو قوله :أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ[6] ... ...

وقولك : يَا زَيْدُ الحَارِث

وَعَطْفُ النَّسَقِ : تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ حُرُوفِهِ ، وهي :

الوَاوُ : لمطلق الجمع ، فتعطف متأخراً في الحكم ومتقدماً ومصاحباً .

وَالفَاءُ : للترتيب والتعقيب .

وَثُمَّ : للترتيب والمهلة ، وقد تتعاقب الفاء وثم .

وَحَتَّى : للغاية ، وشرط معطوفها كونه مظهراً وبعضاً وملابه .

وَأَوْ : بعد الطلب للتخيير أوالإباحة ، وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم .

---

(1) في المخطوطة : "توكيد" تصحيف .

(2) سورة الفجر 21/89 .

(3) سورة الأنبياء 31/21 .

(4) نسب البيت لرؤبة في شرح المفصل 71/3 وليس في ديوانه ، ونسب لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب 154/5؛156 ، ونسب لأعرابي في المقاصد النحوية 115/4 وشرح التصريح 121/1 والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك 128/1 وشرح شذور الذهب 561 وشرح ابن عقيل 489/1 وشرح الأشموني 59/1 .

(5) سورة إبراهيم 28/14-29 .

(6) هذا صدر بيت للمرار الأسدي في ديوانه 465 ، وعجزه :

... ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

والبيت للمرار الأسدي في الكتاب 182/1 وشرح المفصل 72/3؛73 والمقاصد النحوية 121/4 وشرح التصريح 133/2 وخزانة الأدب 284/4؛183/5؛225 والدرر اللوامع 27/6 والبيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ 554؛597 وأوضح المسالك 351/3 وشرح شذور الذهب 320 وشرح قطر الندى 299 وشرح ابن عقيل 491/1 وشرح الأشموني 441/2 وهمع الهوامع 122/2 .

وَأَمْ المُتَّصِلَةُ : وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين ، وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ، ومرادفة لِبَلْ .

وَلَكِنْ : بعد نفي أو نهي لتقرير حكم ما قبلها ، وجعل ضدها بعدها .

وَبَلْ : بعدهما كذلك ، وبعد الإثبات والأمر ، لنقل حكم ما قبلها لما بعدها .

وَلا : بعد إيجاب أو أمر أو نداء ، ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما ، ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض .

والبدل : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ بلا واسطة .

وَهْوَ بَدَلُ كُلٍّ نحو : "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"[1] .

أَوْ بَعْضٌ نحو : "مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً"[2] .

أَوْ اشْتِمَالٌ نحو : "قِتَالٍ فِيهِ"[3] .

أَوْ إِضْرَابٌ أَوْ نِسْيَانٌ أَوْ غَلَطٌ .

ويوافق متبوعه ويخالفه في الإظهار والتعريف وضدّيهما .

فيبدل الظاهر من الظاهر، ولا يبدل المضمر من المضمر ، ولا من الظاهر .

ويبدل الظاهر من ضمير الغائب نحو : "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"[4] .

ومن ضمير الحاضر بدل بعض : "لِمَنْ كَانَ يَرْجُو الله وَالْيَوْمَ الآخِرَ"[5] .

أَوْ اشتمال نحو قول النابغة الجعدي[6] : بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا[7] ... ...

---

(1) سورة الفاتحة 7/1 .

(2) سورة آل عمران 97/3 .

(3) سورة البقرة 217/2 .

(4) سورة الأنبياء 3/21 .

(5) سورة الأحزاب 21/33 .

(6) هو عبد الله بن قيس ، من جعدة بن كعب بن ربيعة ، وكان يكنى أبا ليلى ، وهو جاهلي ، وأتى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وكان مُعَمِّراً ، ونَادَمَ المنذر أبا النعمان بن المنذر ، وعَمَّرَ حَتَّى وَرَدَ على ابن الزبير ، وحَتَّى نَازَعَ الأَخْطَلَ الشِّعْرَ ، فَغَلَبَهُ الأَخْطَلُ ، فهو من مُغَلَّبِي مُضَرَ، وقد عَدَّهُ ابن سلام في الطبقة الثالثة من طبقات فحول الجاهلية ، وتُوُفِّيَ بِإِصْبَهَانَ وهو ابن مائتين وعشرين سنة . انظر : الشعر والشعراء 291/1 وطبقات فحول الشعراء 123/1-131 .

(7) هذا صدر بيت للنابغة الجعدي في ديوانه ق3ب/66ص68 ، والبيت في ديوانه برواية :

بَلَغْنَا السَّمَا مَجْداً وَجُوداً وَسُودَداً   وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

أَوْ كُلّ إِنْ أَفَادَ الإِحَاطَةَ نحو : "تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا"[1] .
ويبدل الفعل من الفعل نحو : "يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابَ"[2] .
والجملة من الجملة نحو : "أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ"[3] .
وقد تبدل من المفرد نحو : "هَلْ هَذَا إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ"[4] .
والمفرد من الجملة /8ب/ والمعرفة من المعرفة ، والمعرفة من النكرة وعكسها .

باب النكرات

حُرُوفُ النِّدَاءِ : الهَمْزَةُ للقريب ، وَآيْ وَيَا وَأَيَا وَهَيَا للبعيد .
ووا[5] : في الندبة ، وهي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو[6] : وَا زَيْدَاهُ ، أَوْ وَا رَأْسَاهُ .
وأعمها يا : ويتعين في باب الاستغاثة نحو : يَا لله لِلْمُسْلِمِينَ .
والمنادى إن كان مفرداً نكرة أو مضافاً أو شبيهاً به نصب ، وإن كان مفرداً معرفة بُنِيَ على الضم نحو : يا زيدُ ، أو عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ نحو : يَا زَيْدَانِ ، وَيَا زَيْدُونَ .
وَلا يُبَاشِرُ حَرْفَ النِّدَاءِ فِي السَّعَةِ ذَا الألف واللام إلا مَعَ اسْمِ الله تعالى ، والأَكْثَرُ أَنْ يُحْذَفَ وَيُعَوَّضَ عنها الميم المُشَدَّدَة .

فصل :

وَإِذَا أُتْبِعَ المنادى المبني بِنَعْتٍ أَوْ تَوْكِيدٍ أَوْ بَيَانٍ نُصِبَ إِنْ كان مضافاً مجرداً من أَلْ ، فَإِنْ اقترن بها وكان مفرداً جاز الرفع والنصب ، وَالنَّسَقُ وَالبَدَلُ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ إلا أَنْ يَقْتَرِنَ النَّسَقُ بِأَلْ فالوجهان ، وكذلك تَابِعُ المُعْرَبِ منهما ، وتابعه غيرهما منصوب .

فصل :

يَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى إِنْ كان مؤنثاً بِالْهَاءِ مُطْلَقاً أَوْ عَلَماً زَائِداً عَنْ ثَلاثَةٍ بِحَذْفِ آخِرِهِ وَمَصْحُوباً بِمِا قَبْلَهُ مِنْ حَرْفِ لِينٍ زَائِدٍ مَسْبُوقٍ بِحَرَكَةٍ تُجَانِسُهُ .

والبيت للنابغة الجعدي في المقاصد النحوية 193/4 وشرح التصريح 161/2 وخزانة الأدب 169/3؛419/7 والبيت بلا نسبة في أوضح المسالك 406/3 وشرح الأشموني 439/2 .

(1) سورة المائدة 114/5 .
(2) سورة الفرقان 68/25 .
(3) سورة الشعراء 133/26 .
(4) سورة الأنبياء 3/21 .
(5) في المخطوطة : "وله" تصحيف .
(6) في المخطوطة : "ولا نحو" تصحيف .

والأكثرُ أَنْ يُنْوَي المَحْذُوفُ ، ويَجُوزُ أَنْ لا يُنْوَي .

فصل :

وَمَا يُذْكَرُ مِنْ مَنْصُوبٍ عَلَى الاخْتِصَاصِ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ كَثِيرٌ فِي المُضَافِ نحو قول النبي - صلى الله عليه وسلم : "نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورِّثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"[1] ، وقوله - صلى الله عليه وسلم : "إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ"[2] .

وَفِي المُعَرَّفِ بِأَلْ نحو : نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ .

وَقَلِيلٌ فِي العَلَمِ نحو : بِنَا تَمِيماً يَكْشِفُ الضَّبَابْ[3]

وَشَذَّ نحو : "بِكَ الله نَرْجُوا الفَضْلَ" من وجهين .

فصل :

وَالمُسَمَّى بِالتَّحْذِيرِ وَالإِغْرَاءِ : وَهْوَ المَنْصُوبُ بِإِلْزَمْ أَوْ باتق وَاجِبُ الحَذْفِ إِنْ كُرِّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ تائبا نحو : الأَسَدَ الأَسَدَ ، ونحو : "نَاقَةَ الله وَسُقْيَاهَا"[4] ، ونحو : إِيَّاكَ وَالشَّرِّ، ونحو قوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخاً لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ[5]

ونحو : المَرُوءَةَ وَالنَّجْدَةَ

باب العدد

/9أ/ الواحد والاثنان ، وما وازن فاعلا كثالث .

والعشرة مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث .

والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقاً والعشرة مفردة بالعكس قال الله تعالى : "سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَامٍ"[6] .

---

(1) الحديث

(2) الحديث

(3) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ق2/5ص169 والكتاب 234/2 والمقاصد النحوية 302/4 وهمع الهوامع 171/1 وخزانة الأدب 413/2 والدرر اللوامع 15/3 والبيت بلا نسبة في شرح المفصل 18/2 .

(4) سورة الشمس 13/91 .

(5) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه 29 والمقاصد النحوية 305/4 وشرح التصريح 195/2 وخزانة الأدب 65/3؛67 والدرر اللوامع 11/3 والبيت بلا نسبة في الكتاب 256/1 وأوضح المسالك 79/4 وتلخيص الشواهد 62 وشرح شذور الذهب 288 وشرح قطر الندى 134 .

(6) سورة الحاقة 7/69 .

وتجعل العشرة مع النيف اسماً مبنياً على الفتح وتميّز بمفرد منصوب إلى التسعة والتسعين ، وتميز المائة وما فوقها بمفرد مخفوض ، وتميز العشرة وما دونها بمجموع مخفوضٍ ، ولا يميز الواحد والاثنان ، وثنتا حصل ضرورة .

فصل :

كَمْ : اسْمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ ، فَيَفْتَقِرُ إلى مُمَيَّزٍ ، ويَكُونُ خَبَرِيَّةً فَتُمَيَّزُ بِمَجْرُورٍ مُفْرَدٍ أَوْ مَجْمُوعٍ .

وَاسْتِفْهَامِيَّةً فَتُمَيَّزُ بِمُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ ، وَإِنْ دَخَلَ عليها حَرْفَ جَرٍّ فَجُرَّهُ بِمِنْ مُضْمَرَةً ، وكائن بمنزلة كم خبرية في إفادة الثلاثين ، ولزوم التصدير ، وانجرار التمييز إلا إنْ جره بمن ظاهرة .

وَأَمَّا كَذَا فَيُكَنَى بها عَنِ العَدَدِ القَلِيلِ والكَثِيرِ ، ويجب في تمييزها النصب ، وليس لها الصدر .

باب ما لا ينصرف

غَيْرُ المُنْصَرِفِ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ ، أو واحدة منها تقوم مقامها بجمعها قوله:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فالتأنيث بالألف كبهمي وصحراء .

والجمع المماثل لمساجد ومصابيح كلٌّ منها يَسْتَقِلُّ بالمنع .

والبواقي منها ما لا يمنع إلا مع العلمية وهو :

التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ، ويجوز في نحو : هند وجهان ، بخلاف سَقَرَ وَبَلَخَ وَزَيْدَ لامرأة.

والتركيب المرجّى كمعدي كرب .

والعجمة كإبراهيم .

وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصّفة ، وهو العدل تحقيقاً كمَثْنَى وَثُلاثَ وأُخَرَ أو تقديراً كَعُمَرَ وَزُفَرَ .

والوزن كَأَحْمَدَ وَيَزِيدَ وَيَشْكُرَ وأَحْمَرَ .

والزيادة كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ .

وشرط تأثير الصفة أصالتها ، وعدم قبولها التاء ، فكذلك صرف نحو : مررتُ بِنُسْوَةٍ أَرْبَعَ ، وأُمْتُنِعَ نحو : أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ لِلْحَيَّةِ ، وَأَدْهَمُ لِلْعَبْدِ ، وصرف نحو : ندمان من الندامة .

وشرط العجمة كون علميتها في اللغة العجمية ، والزيادة على الثلاثة أو تحرك الوسط /9ب/ فتوح متصرف بخلاف ستر .

وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كَشَمَّرَ لِفَرَسٍ وَخَصَّمَ لِمَكَانٍ ، أو غلبته فيه كَأَثْمَدَ واصْبَعَ .

ويجوز صرف الممنوع للضرورة أو التناسب ، وأجاز الكوفيون منع المصروف للضرورة .

مقدمة في النحو لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الحِنَّاوِي (ت848هـ)

باب جمع التكسير

وهو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر :

فالأول : إما بزيادة كَصِنْوٍ وَصِنْوَانَ أَوْ بنقص كَتَجْمَةٍ وتَجْمٍ أَوْ يتبدل شكل كَأَسَدٍ وأُسْدٍ أو بزيادة وتبدل شكل كرجال أو بنقص وتبدل شكل كرجالٍ أو بنقص وتبدل شكل كَرُسُلٍ أو نهى كغلمان .

والثاني : نحو : فَلَك .

وجمع القلة منها أربعة : أَفْعُلٍ كَأَعْبُــدٍ ، وَأَفْعَالٍ كَأَحْمَالٍ ، وأَفْعِلَةٍ كَأَعْمِدَةٍ ، وَفِعْلَةٍ كَصِبْيَةٍ ، وما عدا ذلك جمع كثرةٍ .

باب التصغير

يصغر الاسم الخالي من شبه الحرف بضم أوله ، وبفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنـــة بعده .

وله ثلاثة أبنية : فُعَيْلٍ وَفُعَيْعِلٍ وَفُعَيْعِيلٍ كفُلَيْسٍ وَدُرَيْهِمٍ وَدُنَيْنِيرٍ ، وما سمع من معربان ولييلبة ورويجل وأسون ، فخارج عن القياس .

فصل :

يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشددة تلي كسرة .

ويحذف الآخر إن كان تاء تأنيث ، فيقال في النسب إلى مكة مكي .

أو ياء مشددة إلا أن تكون تالية فيقلب واوي كعلوي ، وكذا آخر المقصور والمنقوص كفتوى أو شجوى ، إلا أن يكون الألف أو الياء رابعة فالحذف كثير كسعى وقاضي ، والقلب قليل كدنيوي وجاثوي ، وحكي دنياوي .

ويقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفُعَيلَةٍ فَعَلِيٌّ وَفُعَلِيٌّ كَحَنَفِيٍّ وَجُهَنِيٍّ .

وَيُرَدُّ الجمعُ إلى مفرده فيقال : فَرَضِيّ إلا أن يكون كَأَنْصَار ، وقولهم : أَمَوِيّ بالفتح ، وبَصْرِيّ بالكسر ، وَدَهْرِي بالضم ، وَمَرْوَزِيّ وَرَازِيّ وبَدَوِيّ شَاذٌّ .

باب الوقف

إذا وقف على مُنَوَنٍ حذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وأُبْدِل الفاً بعد الفتحة إلا في لغة تميم وربيعة .

ويجب إثبات ياء المنقوص إنْ كان منصوباً نحو : "رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً"[1] ونحو : "إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي"[2] ، فَإِنْ كان مرفوعاً أو مجروراً فالأَرْجَحُ /10أ/ في النون الحذف فقرأ ابن كثير[3] : "وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي"[4] ، "وَمَا لَهُمْ مِنَ الله مِنْ وَاقِي"[5] ، وغير المنون بالعكس كجاء القاضي ومررت بالقاضي .

باب همزة الوصل

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ، ولا يكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرف غير أل ، ولا ماض ثلاثي كأمر ، ولا رباعي كأكرم ، بل في الخماسي كانطلق ، والسداسي كاستخرج ، وفي أمرهما وأمر الثلاثي كاضرب وانطلق واستخرج ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج ، وفي عشرة أسماء وهي اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ واثنان واثنتان واتمن المخفوض بالقسم .

باب القسم

القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة ، وتربط أحديهما بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء ، وكلتاهما اسمية وفعلية ، والمؤكدة هي الثانية ، وتسمى جوابا ، وهو صريح وغير صريح ، فالصريح ما يعلم منه كون الناطق به مُقْسِماً كَأَحْلِفُ بالله ، وكقوله تعالى : "لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ"[6] ، وغير الصريح ما لا يعلم ذلك منه إلا بقرينة كذكر جواب بعده نحو قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ المَنَايَا لا يَطِيشُ سِهَامُهَا[7]

والمقسم عليه جملة اسمية ، فتؤكد :

---

(1) سورة آل عمران 193/3 .

(2) سورة القيامة 26/75 .

(3) هو أبو معبد عبد الله بن كثير الداري المكي ، أحد القراء السبعة ، كان قاضي الجماعة بمكة ، وكانت حرفته العطارة ، ويسمون العطار دارياً فعرف بالداريّ ، وهو فارسي الأصل ، ومولده ووفاته بمكة ، وتوفي سنة مائة وعشرين هجرية . انظر : وفيات الأعيان 41/1 وشذرات الذهب 157/1 والأعلام 115/4 .

(4) سورة الرعد 7/13 .

(5) سورة الرعد 34/13 .

(6) سورة الحجر 72/15 .

(7) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه 308 والكتاب 110/3 وتلخيص الشواهد 453 والمقاصد النحوية 405/2 وشرح شواهد المغني 828/2 وخزانة الأدب 159/9؛161 والدرر اللوامع 263/2 والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب 401/2؛407 وأوضح المسالك 61/2 وشرح شذور الذهب 471 وشرح قطر الندى 176 وشرح الأشموني 161/1 وهمع الهوامع 154/1 .

بإِنَّ وَاللامِ نحو قوله تعالى : "إِنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ"[1] .
أَوْ بإِنَّ نحو قوله تعالى : "حم وَالكِتَابِ المُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ"[2] .
أو باللام نحو قوله تعالى : "وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ"[3] .
ويخلو منها لاستطالة القسم كقوله : "وَرَبِّ السَّمَوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا" ، المقدر كأين ، وقول بعض العرب : "أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين" ، وَقَلَّ نَحْوَ قَوْلِ الصِّدِّيق - رضي الله عنه - يَا رسول الله : "وَالله إِنَّا كُنْت أَظْلَمُ" .
أَوْ فعلية فعلها مضارع مثبت ، فباللام والنون نحو قوله تعالى : "تَاللهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ"[4]، وقل نحو قوله :

لَعَمْرِي لَيَجْزِى الفَاعِلُونَ بِفِعْلِهِمْ　　　فَإِيَّاكَ نَعْنِى بِغَيْرِ جَمِيلِ[5]

فَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا لَمْ يُؤَكَّدْ كقوله /10ب/ تعالى : "وَأَقْسَمُوا بِالله جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ الله مَنْ يَمُوتُ بَلَى"[6] ، وَقَلَّ نحو قوله :

وَالله لا يُحْمَدَنَّ المَرْءُ مُجْتَنِباً　　　فِعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَباً[7]

ويكفي حذف نا في المضارع نحو : "قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤا"[8] ، وقوله :

لله يَبْقَى عَلَى الأَيَامِ ذُو حَيَدٍ　　　بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[9]

---

(1) سورة البقرة 252/2 .
(2) سورة الدخان 3/44 .
(3) سورة النحل 126/16 .
(4) سورة النحل 56/16 .
(5) لم أقف على هذا البيت .
(6) سورة النحل 38/16 .
(7) البيت بلا نسبة في الأشموني 496/2 .
(8) سورة يوسف 85/12 .
(9) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق8/32ج1ص227 ، والبيت برواية :

يَا مَيُّ لا يُعْجِزُ الأَيَامَ ذُو حِيَدٍ　　　بِمُشْمَخِرٌ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

ونسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد المغني 574/2 ونسب لأمية بن عائذ الهذلي في الكتاب 497/3 وبلا نسبة في الجنى الداني 98 ورصف المباني 118؛171 ومغني اللبيب 214/1 وجواهر الأدب 72 وهمع الهوامع 32/2؛39 والدرر اللوامع 215/4 .

أو فعلها ماض مثبت فَباللامِ نحو:"قَالُوا تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا"[1]،ونحو:"لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ"[2] .
وَتَخْلُوا منها لاستطالة القسم نحو : "قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ"[3] .
لِوُجُودِ الثاني نحو : "وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتِكَ"[4] ، وَقَلَّ نحو قوله :

لَعَمْرُكِ يَا أَسْمَاءُ مَا كُنْتُ رَاجِياً   حَيَاةً وَلَكِنَّ العَوَائِدَ تُخْرَقُ[5]

وَيَقِلُّ حذف ما في الماضي كقوله :

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ المَقَا   مِ وَالرُّكْنِ وَالحَجَرِ الأَسْوَدِ
نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي   أَمُــدُّ بِهِ أَمَــدَ السَّرْمَــدِ[6]

وحروف القسم الباء والواو والتاء واللام .

ويختص الباء بظهور فعل القسم معها ، وبدخولها على المضمر .

فصل :

وإذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق إلا أن يتقدمها مبتدأ فالجواب للشرط مطلقا ، وإذا صرح بالقسم السابق أو أُضْمِرَ دخل على أداة الشرط لام مفتوحة تسمى الموطئة والمؤذنة:
فالأول : نحو قوله تعالى : "وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ"[7] .
والثاني : نحو :"وَلَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ"[8] .
وقد يحذف نحو : "وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ"[9] أي ولئن ، ومثله "رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا"[10] الآية .

تمت المقدمة الحناوية في النحو بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً والحمد لله رب العالمين .

---

(1) سورة يوسف 91/12 .
(2) سورة الروم 51/30 .
(3) سورة البروج 4/85 .
(4) سورة البقرة 145/2 .
(5) لم أقف على هذا البيت .
(6) البيتان لأمية بن عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق2/4-5ج2ص493 وخزانة الأدب 94/10 والدرر اللوامع 235/4 والبيت بلا نسبة في مغني اللبيب 637/2 وشرح شواهد المغني 931/1 وهمع الهوامع 43/2 .
(7) سورةالنور 53/24 .
(8) سورة الحشر 12/59.
(9) سورة المائدة 73/5 .
(10) سورة الأعراف 23/7 .

فهرس مصادر البحث ومراجعه

1- الأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد الهروي (ت415هـ) – تحقيق عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية العربية – دمشق 1401هـ - 1981م .
2- إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت743هـ) – تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب – شركة الطباعة العربية السعودية – الطبعة الأولى – الرياض 1406هـ - 1986م .
3- الأعلام ، لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الثامنة ، بيروت 1409هـ - 1989م .
4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي – القاهرة .
5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ) - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الجيل– الطبعة الثالثة – بيروت 1407هـ - 1987م .
6- بغية الوعاة فى طبقاة اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية – القاهرة 1399هـ - 1979م .
7- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت817هـ)– تحقيق محمد المصري - منشورات مركز المخطوطات والتراث –الطبعة الأولى – الكويت 1407هـ - 1987م .
8- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان – أشرف على الترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1415هـ - 1995م .
9- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت761هـ) - تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى – بيروت 1407هـ - 1986م .
10- الجنى الداني فى حروف المعاني ، لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت749هـ) – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – منشورات دار الآفاق الجديدة – الطبعة الثانية – بيروت 1403هـ - 1983م .

11- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي الموصلي البغدادي (ت741هـ) - تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1404هـ - 1984م .
12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية – القاهرة 1399هـ - 1970م .
13- الخطط والآثار فى مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بهما من آثار ، لتقى الدين المقريزي – مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة الثانية – القاهرة 1407هـ - 1987م.
14- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع – لأحمد بن الأمين الشنقيطي – تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الطبعة الأولى – الكويت 1401هـ -1981م .
15- ديوان أبى الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان (ت69هـ) – تحقيق محمد حسن آل ياسين – الطبعة الأولى – بيروت 1402هـ - 1982م .
16- ديوان رؤبة بن العجاج ، مجموع أشعار العرب ، باعتناء وليم بن الورد البروسي – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الثانية – بيروت 1400هـ - 1980م .
17- ديوان القطامى ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب – دار الثقافة – الطبعة الأولى – بيروت 1960م .
18- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس – نشر وزارة الإعلام في الكويت – الطبعة الثانية – الكويت 1404هـ - 1984م .
19- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي – مجلة المورد العراقية – المجلد الثاني – العدد الثاني 1392هـ - 1972م .
20- ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري – بغداد 1390هـ - 1970م .
21- شعر النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح – منشورات المكتب الإسلامي – الطبعة الاولى – دمشق 1384هـ - 1964م .
22- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبى الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ) – دار الفكر – دمشق 1399هـ - 1979م .

23- شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسن السكري (ت275هـ) حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر – دار التراث – القاهرة .

24- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ) – دار أحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاءه – القاهرة .

25- شرح ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ) – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة .

26- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد بن أبى بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت905هـ) – مطبعة مصطفى محمد 1358هـ .

27- شرح شذور الذهب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النصاري (ت761هـ) - تحقيق عبد الغني الدقر - دار الكتب العربية - بيروت .

28- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

29- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ) – تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي – نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف فى الجمهورية العرافية –الطبعة الاولى – بغداد 1397هـ - 1977م .

30- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشرة – القاهرة 1963م .

31- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) – مكتبة المتنبي – القاهرة .

32- الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبد لله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – دار المعارف – القاهرة .

33- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

34- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) – شرح محمود محمد شاكر – مطبعة المدني – القاهرة .

35- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة 1404هـ - 1984م .

36- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية – القاهرة 1397هـ- 1977م .

37- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي (ت351هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – الطبعة الثانية – القاهرة 1394هـ - 1973م .

38– معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة – مكتبة المتنبي – بيروت 1376هـ - 1957م .

39- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

40- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت855هـ) - دار صادر – الطبعة الأولى – بيروت .

41- مقدمة فى النحو ، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الحناوي (ت817هـ) – مخطوطة دار الكتب المصرية – القاهرة رقم 130 نحو عربي .

42- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – القاهرة .

43- هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت 1412هـ - 1992م .

44- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – تصحيح محمد بدر الدين النعساني – دار المعرفة – بيروت .

45- وفيات الأعيان وإنباء أنباء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ) – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار صادر – بيروت.